



أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

بحث مُستل من رسالة ماجستير في المحاسبة

إعداد

د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمياط

yasser.samra69@gmail.com

رنا علي السيد جودة

باحث ماجستير

كلية التجارة - جامعة دمياط

rana.goudaa@gmail.com

د. حسن شطا الموازيني

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمياط

dr_hassan_elmawzini@du.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني - الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

جودة، رنا علي السيد؛ سمرة، ياسر محمد عبد العزيز؛ الموازيني، حسن شطا (٢٠٢٣). تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٤١٧-٤٣٦.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي في الشركات

المستأجرة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

رنا علي السيد جودة؛ د. ياسر محمد عبد العزيز سمره؛ د. حسن شطا الموازيني

ملخص الدراسة

هدفت إلى تحليل تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي، وقامت الدراسة باختبار تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠ والتي يبلغ عددها ٢٢٥ شركة باستخدام عينة مكونة من ٣٢ شركة مستأجرة. خلصت الباحثة من الجزء التطبيقي للدراسة الحالية إلى عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب السيولة بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً استناداً إلى النظريات المحاسبية، وعدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب النشاط بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً في ضوء النظريات المحاسبية، وعدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب المديونية بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً وفقاً للنظريات المحاسبية، كما توصلت الباحثة بعد إجراء الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب الربحية. واستناداً لما تم عرضه خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتطبيق معيار رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي. الكلمات الدالة: عقود الإيجار، معيار المحاسبة المصري (٤٩)، IFRS16، مؤشرات الأداء المالي.

مقدمة الدراسة:

انتشرت عقود الإيجار في كثير من الدول المتقدمة باعتبارها واحدة من الآليات الأكثر فعالية للحصول على التمويل ولأغراض التوسع وتطوير وسائل الإنتاج، بالإضافة للمزايا المتعددة التي تقدمها للمستأجر في ظل عدم تملك الأصل متضمنة استغلال منافع الأصول دون تحمل تدفقات نقدية كبيرة، كما أنها تجنب المستأجر المخاطر المرتبطة بنقد الأصول وبالتالي تيسير عمليات الإحلال والتجديد وكذلك المرونة في فترة الاستخدام والدفع، كما أنها أقل تكلفة من تملك الأصل (المطيري، ٢٠١٢).

وقد زاد اهتمام المنشآت بعقود الإيجار بزيادة أحجام المشروعات وتنوع أنشطتها وارتفاع تكلفة الحصول على الأصول، والحاجة إلى مصادر تمويلية مختلفة، وقد واكب التطور في مجال عقود الإيجار اهتمام متزايد من العديد من المنظمات والهيئات الدولية حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولي IAS 17 وكان الهدف من المعيار وضع سياسات محاسبية ملائمة لكل من المؤجرين والمستأجرين (Mitu, Tduor&Pali-Pista, 2014).

وقد أظهرت بعض الجهات الرقابية مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وبعض المستخدمين للقوائم المالية كالمستثمرين والمحليلين الماليين قلقهم من معالجات المعيار التي تميز بين عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي، حيث إنها تحد من شفافية القوائم المالية، وتجعل إمكانية المقارنة غير ملائمة (العريدي، ٢٠١٧).

وبناء على ذلك توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الحاجة لمعيار جديد يساهم في زيادة شفافية القوائم المالية، ويساعد مستخدمي القوائم على اتخاذ قرارات سليمة، ونتيجة لذلك أصدر المجلس معيار الإيجار الجديد IFRS 16 في عام ٢٠١٦ ليحل محل معيار الإيجار القديم IAS 17 على أن يدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٩.

مشكلة الدراسة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير رقم ١٦ IFRS 16 والخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار وذلك للتغلب على الانتقادات والمشكلات التي واجهت معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ IAS 17 (Borges, 2019)، ومن أهم التغييرات التي طرأت على محاسبة عقود الإيجار وفقاً للمعيار رقم ١٦ الحد من تصنيف عقود الإيجار إلى عقود تمويلية وعقود تشغيلية (Morales & Zamora, 2018). وقد أصدر وزير الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية لتتماشى مع المعايير الدولية المقابلة لها، صدر معيار المحاسبة المصري (٤٩) ليتماشى مع معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦). وجاءت معالجات المعيار المصري الخاصة بالشركات المستأجرة مماثلة لمعالجات معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير (١٦).

يتطلب التحول للمعالجة المحاسبية الواردة بمعيار المحاسبة المصري (٤٩) اختيار بديل من بدائل تطبيق المعيار، وتتمثل تلك البدائل في إما التحول الكامل وذلك بتطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار، أو التحول الجزئي المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي على حق استخدام الأصول المستأجرة من بداية عقد الإيجار بينما تُحدد قيمة التزامات عقد الإيجار من تاريخ التحول والامتثال للمعيار، أو التحول البسيط المتمثل في تطبيق المعيار بتحديد قيمة التزامات عقد الإيجار من تاريخ التحول والامتثال للمعيار والاعتراف بحق استخدام الأصول المستأجرة مساوياً لقيمة الالتزامات. (عويس، ٢٠٢٠)

ووفقاً لدراسة (Sari, Altintas & Tas, 2016) تبني معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) IFRS 16 وإلزام الشركات برسمة عقود الإيجار بنوعيتها في دفاتر المستأجر وإلغاء التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي قد يؤثر بشكل كبير على قائمة المركز المالي للشركات، حيث يتوقع أن تشهد الشركات ذات عقود الإيجار التشغيلي عالية القيمة زيادة في الأصول وزيادة في الالتزامات وانخفاض في حقوق الملكية، كما أكدت أن نسبة الدين إلى الأصول لا تتأثر بشكل جوهري برسمة الإيجار مفسراً ذلك بتساوي حق استخدام أصول عقد الإيجار والتزام العقد، كما تتأثر نسبة الدين إلى حقوق الملكية بشكل جوهري برسمة عقود وأكدت أن تأثير رسمة الإيجار على العائد على الأصول والعائد على الأصول غير جوهري.

كما أوضحت دراسة (Todorova & sokolova, 2019) أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) يتطلب الاعتراف بفائدة التزام عقود الإيجار بشكل منفصل عن الإهلاك، حيث تدرج الفائدة كجزء من التكاليف أما الإهلاك يدرج كبنود من بنود إهلاك الممتلكات، يترتب عليه تغيير في كل النسب والمؤشرات ذات العلاقة بالأرباح قبل الفوائد والضرائب مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كما تزداد المديونية بشكل كبير وتخفض تغطية الفائدة. وأوضحت أن النتائج تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً للقطاع. وأكد أن التغيير المتوقع يتوقف على مقدار التغيير في صافي الأرباح المرتبطة بمحفظة الإيجار وإجمالي قيم الأصول.

وفقاً لدراسة (الشيخ، ٢٠٢٢) يهدف معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير رقم (١٦) ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) إلى تقديم معلومات صادقة وعادلة عن معاملات الإيجار، وبالتالي تحسين عملية المقارنة بين الشركات التي تستخدم وسائل تمويلية مختلفة، كما يمكن مستخدمي التقارير من تقييم الشركات ومدى قدرتها على تحقيق تدفق نقدي.

ترى الباحثة أن عدم الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) يجعل المعلومات المالية الخاصة بمعاملات الإيجار غير عادلة ولا تعبر بصدق عن واقع تلك المعاملات، وبالتالي تصبح المعلومات غير ملائمة لمستخدمي التقارير لأنها لا تعكس الموقف المالي الحقيقي للشركات، بالإضافة إلى أن عدم الامتثال للمعيار قد يدفع الشركات لاستخدام عقود الإيجار للحصول على تمويل خارج الميزانية.

ترى الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) يؤثر على المعلومات المحاسبية والبيانات المالية للشركات، فالاعتراف بأصول والتزامات عقود الإيجار في القوائم المالية يجعل القوائم تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات، وتحقق الجودة المحاسبية للمعلومات وشفافيتها لمستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى القضاء على التمويل الخفي أو التمويل خارج الميزانية الذي يظهر المستأجر في وضع مالي وإمكانيات اقتراض مثلى. فغالباً ما يستخدم المحللون والمستثمرون المعلومات المالية المتاحة من قبل الشركات لحساب نسبها المالية من سيولة ونشاط وربحية ومديونية للحصول على قاعدة معلومات تساهم في اتخاذ القرارات.

من خلال العرض السابق تبين أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار تنعكس على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة من خلال التأثير على البيانات المالية للشركات والتي تعد مدخلات مؤشرات الأداء المالي.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة؟

ويشتق من هذا التساؤل أربعة تساؤلات فرعية تتمثل في:

١. هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب السيولة؟
٢. هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب النشاط؟
٣. هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب الربحية؟
٤. هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب المديونية؟

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي. ويشتمل من هذا الهدف أربعة أهداف فرعية تتمثل في:

١. دراسة أثر تطبيق معيار (٤٩) على نسب السيولة.
٢. دراسة أثر تطبيق معيار (٤٩) على نسب النشاط.
٣. دراسة أثر تطبيق معيار (٤٩) على نسب الربحية.
٤. دراسة أثر تطبيق معيار (٤٩) على نسب المديونية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عقود الإيجار خاصة في ظل التزايد في أعداد وقيم العقود في السنوات الأخيرة، وتتمثل أهمية الدراسة في:

١- الأهمية العلمية:

تتمثل هذه الأهمية في ندرة الأبحاث والدراسات المحاسبية المصرية التي تناولت تحليل أثر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة، وما يزيد من هذه الأهمية حداثة معيار المحاسبة المصري (٤٩) حيث بدأ تطبيقه في عام ٢٠١٩.

٢- الأهمية العملية:

تتمثل هذه الأهمية في أن الدراسة تقدم لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة المستأجرة دليل من الواقع العملي عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عدد من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

فروض الدراسة:

استناداً إلى طبيعة مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الباحثة إلى تحقيقها، يمكن صياغة فروض الدراسة في:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي. يشتمل من هذا الفرض أربعة فروض فرعية تتمثل في:

- الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر لتطبيق معيار (٤٩) على نسب السيولة.
- الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر لتطبيق معيار (٤٩) على نسب النشاط.
- الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر لتطبيق معيار (٤٩) على نسب الربحية.
- الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد أثر لتطبيق معيار (٤٩) على نسب المديونية.

الإطار النظري:

تحليل أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) مؤشرات الأداء المالي من خلال:

١. أثر تطبيق المعيار على نسب السيولة.

تتوقع دراسة (Öztürk&Serçemeli,2016) انخفاض نسبة السيولة بسبب زيادة التزامات عقود الإيجار المتداولة في مقابل أن الأصول المتداولة لا تزيد. كما أوضح (محمد، ٢٠١٨) حدوث انخفاض في نسبة السيولة موضحاً أن زيادة الالتزامات المتداولة لعقود الإيجار وعدم حدوث تغيير يذكر في الأصول المتداولة هي السبب الرئيسي لهذا الانخفاض. كما (Veverková,2019) أوضح انخفاض وتراجع نسبة السيولة مفسراً هذا الانخفاض لأسباب ارتفاع قيم الالتزامات المتداولة مع بقاء قيم الأصول المتداولة دون أي تغيير، وأكد ان أكثر الشركات عرضة لحدوث تغيير كبير وواضح في قوائمها المالية ونسبها المالية الشركات ذات عقود الإيجار التشغيلي الكبيرة. كما أكد (Gushchina,2021) أن رسملة عقود الإيجار ترتب عليها انخفاض في نسبة السيولة بسبب زيادة قيمة الالتزامات المتداولة وفي المقابل لم يحدث تغيير ذو قيمة في الأصول المتداولة.

ترى الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير (١٦) انعكس على نسب السيولة بالانخفاض، وتتوقع الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) والذي يتطلب رسملة عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي قد يحدث تغييرات كبيرة في نسب السيولة في المنشآت، ففي ظل معيار المحاسبة المصري كان تعالج عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي خارج الميزانية، فتتوقع الباحثة تأثير كبير لتطبيق المعيار. كما تتوقع الباحثة أنه في حالة زيادة حجم الإيجارات أو قيمتها في المنشآت يرتفع التأثير على نسب السيولة وتنخفض بشكل ملحوظ.

استناداً إلى العرض السابق قامت الباحثة بصياغة الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسبة التداول.

٢. أثر تطبيق المعيار على نسب النشاط

أشارت (Öztürk&Serçemeli,2016) أن رسملة عقود الإيجار التشغيلي يصاحبها انخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول بسبب الاعتراف بالأصول المستأجرة كبنود الأصول وبالتالي تزداد قيمة إجمالي الأصول بقيمة الأصول المستأجرة في حالة عدم تحقيق صافي مبيعات عالي لمقابلة الارتفاع الكبير في قيمة الأصول. كما أكد (Todorova&Sokolova,2019) أن معدل دوران إجمالي الأصول تتأثر بتطبيق متطلبات المعيار بسبب الزيادة الكبيرة في قيمة الأصول دون أن يصاحبها زيادة في صافي المبيعات، وفقاً لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة المالي لإعداد التقارير رقم (١٦).

ترى الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير (١٦) انعكس على نسب النشاط بالانخفاض معبراً عنها بمعدل دوران إجمالي الأصول، وتتوقع الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) والذي يتطلب رسمة عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي قد يحدث تغييرات كبيرة في نسب النشاط في المنشآت، ففي ظل معيار المحاسبة المصري كان تعالج عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي خارج الميزانية، فتتوقع الباحثة تأثير كبير لتطبيق المعيار. كما تتوقع الباحثة أنه في حالة زيادة حجم الإيجارات أو قيمتها في المنشآت يرتفع التأثير على نسب النشاط وتخفض بشكل ملحوظ.

استناداً إلى العرض السابق قامت الباحثة بصياغة الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على معدل دوران إجمالي الأصول.

٣. أثر تطبيق المعيار على نسب الربحية

أشارت دراسة (Sari,et.al,2016) أن تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الجديد بفصل مصروفات الإيجار إلى مصاريف إهلاك ومصاريف فائدة على عقد الإيجار منفصلين سيؤثر على الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب بالارتفاع لأن مصروف إهلاك الأصل المستأجر المضاف أقل من إجمالي مصاريف الإيجار المسببة تبعاً خارج الميزانية العمومية. وأكدت دراسة (Öztürk&Serçemeli,2016) أن التغيير إلى معيار الإيجار الجديد يؤثر على صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب بسبب عرض مصاريف إهلاك الأصل المستأجر منفصل عن مصاريف فوائد العقد، كما يؤثر على قيم الأصول المدرجة في الميزانية. وأوضحت أن التغيير في معدل العائد على الأصول يتوقف على مقدار التغيير الذي يطرأ على الأرباح قبل الضرائب والفوائد التي تعتمد في المقام الأول على محفظة الإيجار ومقدار التغيير في الأصول.

ترى الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير (١٦) انعكس على نسب الربحية يتوقف هذا التأثير على صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب المعتمدة على محفظة الإيجار معبراً عنها بمعدل العائد على إجمالي الأصول، وتتوقع الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) والذي يتطلب فصل مصاريف الإيجار إلى مصاريف إهلاك أصل منفصلة عن مصاريف فائدة العقد الذي قد يحدث تغييرات كبيرة في نسب الربحية في المنشآت، ففي ظل معيار المحاسبة المصري كان تعالج عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي خارج الميزانية ويضاف إجمالي مصاريف الإيجار في قائمة الدخل، فتتوقع الباحثة تأثير كبير لتطبيق المعيار. كما تتوقع الباحثة أنه في حالة زيادة حجم الإيجارات أو قيمتها في المنشآت يرتفع التأثير على نسب صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب التي تنعكس على نسب الربحية ويتوقف مقدار تأثيرها على محفظة الإيجار.

استناداً إلى العرض السابق قامت الباحثة بصياغة الفرض الفرعي الثالث:
لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على العائد
على الأصول.

٤. أثر تطبيق المعيار على نسب المديونية

أوضح (Giner,et.al,2019) أن تطبيق متطلبات المعيار من رسملة عقود الإيجار إلى أصول أو حق استخدام كبنود منفصل عن بنود الأصول والتزامات عقود إيجار كبنود منفصل عن بنود الالتزامات في الميزانية، ينعكس على إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات بالزيادة ويتوقع انخفاض حقوق وأصاف أن هذه التغييرات تنعكس على نسبة الدين بالزيادة نتيجة لزيادة الأصول والالتزامات. كما أكد (Todorova&Sokolova,2019) أنه وفقاً لمتطلبات المعيار والاعتراف بأصول أو حق استخدام الأصول المستأجرة كبنود منفصل عن بنود الأصول والتزامات عقود الإيجار كبنود منفصل عن بنود الالتزامات تزداد قيمة إجمالي الأصول وقيمة إجمالي الالتزامات. وأكد أن هذه التغييرات تنعكس على نسبة الدين إلى حقوق الملكية بسبب الزيادة الكبيرة في الالتزامات وانخفاض حقوق الملكية.

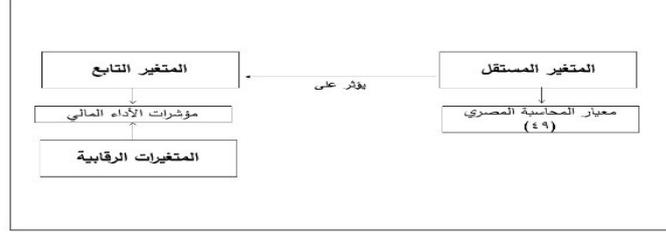
ترى الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير (١٦) انعكس على نسب المديونية معبراً عنها بنسبة الدين إلى حقوق الملكية، وتتوقع الباحثة أن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) والذي يتطلب رسملة عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي قد يحدث تغييرات كبيرة في نسب المديونية في المنشآت، ففي ظل معيار المحاسبة المصري كان تعالج عقود الإيجار بنوعها التمويلي والتشغيلي خارج الميزانية، فتتوقع الباحثة تأثير كبير لتطبيق المعيار. كما تتوقع الباحثة أنه في حالة زيادة حجم الإيجارات أو قيمتها في المنشآت يرتفع التأثير على نسب المديونية ويتوقف مقدار تأثيرها على محفظة الإيجار.

استناداً إلى العرض السابق قامت الباحثة بصياغة الفرض الفرعي الرابع:
لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسبة الدين.

الدراسة التطبيقية:

١. متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يتمثل هدف الدراسة في قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بصياغة نموذج الدراسة التطبيقية كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل رقم (٢)

نموذج الدراسة التطبيقية

المصدر: إعداد الباحثة

وكما يتضح من النموذج السابق فإن متغيرات الدراسة تتمثل في:

(أ) المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في معيار المحاسبة المصري (٤٩) وسيتم قياس هذا المتغير عن طريق إضافة متغير وهمي إلى نموذج القياس ليغير عن تبني أو عدم تبني معيار المحاسبة المصري خلال فترة الدراسة، حيث يتم إعطاؤه القيمة (١) للقوائم المالية بعد ٢٠١٨/١٢/٣١ أي بعد تبني المعيار، وإعطاؤه القيمة (٠) للقوائم المالية قبل ٢٠١٨/١٢/٣١.

(ب) المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الأداء المالي للشركات والتي تقاس باستخدام المقاييس التقليدية التي تعتمد على العلاقة بين عناصر القوائم المالية والتي تتمثل في:

- **نسب السيولة:** تعنى السيولة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، مقياسه بنسبة التداول = الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة.
 - **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لقياس مدى قدرة وكفاءة إدارة الشركة في إدارة أصولها، مقياسه بمعدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/إجمالي الأصول.
 - **نسب الربحية:** تعتبر هذه النسب مفاتيح مفيدة لتوضيح مدى فعالية عمليات المنشأة وتأثيرها على نتائج التشغيل، مقياسه بالعائد على إجمالي الأصول = صافي الدخل بعد الضرائب/إجمالي الأصول.
 - **نسب المديونية:** تستخدم في التعرف على مدى استخدام المنشأة لأموال الغير في تمويل أصولها المختلفة، مقياسه بنسبة الديون = إجمالي الالتزامات/إجمالي الأصول.
- قياساً على الدراسات السابقة:

(Anwar,2019; Zuhroh,2019; Marsha&Murtaqi,2017)

ج) المتغيرات الرقابية:

تناولت الدراسات السابقة العديد من المتغيرات التي قد تؤثر أداء الشركات وتمثلت في حجم الشركة وعُمر الشركة ونمو الشركة.

- **حجم الشركة:** توجد العديد من المقاييس لحجم الشركة وفي هذه الدراسة تعتمد الباحثة في قياس حجم الشركة على لوغاريتم إجمالي الأصول باعتباره المقياس المستخدم في العديد من الدراسات منها:

(Burca&Batrinicia,2014; Vintila&Nenu,2015).

- **عُمر الشركة:** تعتمد الباحثة في قياس عُمر الشركة في هذه الدراسة على عدد سنوات الشركة منذ إنشائها، وفقاً للدراسات:

(Almajali,2012; Mwangi&Murigu ,2015)

- **نمو الشركة:** في هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على معدل النمو في المبيعات كمقياس لنمو الشركة = مبيعات العام الحالي/مبيعات العام السابق/مبيعات العام السابق، وذلك وفقاً للدراسات:

(Kouser.et, al., 2012; Vintila&Nenu, 2015).

٢. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها ٢٢٥ شركة، وبلغ حجم العينة (٣٢) شركة لتمثل عينة الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠. وقد قامت الباحثة باختيار العينة وفقاً لمجموعة من الضوابط والشروط والتي تمثلت في:

- أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة وأسهمها متداولة في سوق الأوراق المالية المصري.
- أن تكون الشركة مطبقة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار بدءاً من عام ٢٠١٩، واستبعاد الشركة التي قامت بالتطبيق في فترة لاحقة.
- أن تكون الشركة مستأجرة بعقود إيجار تمويلي وتشغيلي.
- أن تكون التقارير المالية وغير المالية عن الشركة يتم نشرها بشكل منظم، بحيث تتوفر بها البيانات الكافية لقياس متغيرات الدراسة.
- ألا تكون الشركة قد تم إيقاف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة.
- ألا تكون الشركة ضمن قطاع البنوك نظراً للطبيعة الخاصة لها.

٣. مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي لشركات العينة التي تنطبق عليها الشروط والضوابط المحددة للدراسة، وتم الحصول على البيانات والتقارير من المصادر التالية:

- موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg>
- موقع investing <https://sa.investing.com>
- موقع مباشر مصر

<https://www.mubasher.info/countries/eg>

٤. اختبار فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعيار (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي، قد تم اختبار الفرض الرئيسي من خلال الفروض الفرعية، وتم بناء نموذج انحدار ليوضح العلاقة بين المتغيرات، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (١)

نتائج تحليل الانحدار بين المتغيرات (Regression Coefficient)

البيان	المتغير التابع	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية (Sig)
المقدار الثابت (Constant)	السيولة	٦.١٥٧	٢.٣١٨	٠.٠٢٢
المتغير المستقل معيار (٤٩)		٠.٣٩٠	٠.٩٩٩	٠.٣٢٠
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد $(R^2) = ٠.١١٧$		
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل Anova = ٠.٠٣٢		
المقدار الثابت (Constant)	النشاط	٠.١٣٤	٠.٢١٧	٠.٨٢٨
المتغير المستقل معيار (٤٩)		-٠.١٣٧	-٠.٨٦١	٠.٣٩١
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد $(R^2) = ٠.٠٩٩$		
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل Anova = ٠.٠٤٦		
المقدار الثابت (Constant)	الربحية	٠.٠٥٩	٣.٧٧٢	٠.٠٠٠
المتغير المستقل معيار (٤٩)		-٠.٠٠٦	-٠.٣٣٣	٠.٠٣٩
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد $(R^2) = ٠.٠٥٤$		
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل Anova = ٠.٠٤٥		
المقدار الثابت (Constant)	المديونية	-٠.٢٦٦	-٠.٤٢٠	٠.٦٧٥
المتغير المستقل معيار (٤٩)		-٠.٠٨٩	-٠.٧٢٦	٠.٤٦٩
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد $(R^2) = ٠.٠٩٠$		
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل Anova = ٠.٠٢٠		

المصدر: التحليل الإحصائي

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي.

وتم اختباره من خلال الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على نسبة التداول، تشير إشارة معامل الانحدار الموجبة للمتغير المستقل إلى وجود تأثير طردي (موجب) للمعيار كمتغير مستقل على نسبة التداول كمتغير تابع. تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٣٢٠) والتي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لمعيار (٤٩) على السيولة معبراً عنها بنسبة التداول. من ثم نقبل الفرض الفرعي الأول.

- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على معدل دوران الأصول، تشير إشارة معامل الانحدار السالبة للمتغير المستقل إلى وجود تأثير عكسي (سالبة) للمعيار كمتغير مستقل على معدل دوران الأصول كمتغير تابع. تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٣٩١) والتي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لمعيار (٤٩) على النشاط معبراً عنه بمعدل دوران الأصول. من ثم نقبل الفرض الفرعي الثاني.
- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على العائد على الأصول، تشير إشارة معامل الانحدار السالبة للمتغير المستقل إلى وجود تأثير عكسي (سالبة) للمعيار كمتغير مستقل على العائد على الأصول كمتغير تابع. تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٠٣٩) والتي تعتبر أقل من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لمعيار (٤٩) على الربحية معبراً عنها بالعائد على الأصول. من ثم نرفض الفرض الفرعي الثالث.
- **الفرض الفرعي الرابع:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار (٤٩) على نسبة الدين، تشير إشارة معامل الانحدار السالبة للمتغير المستقل إلى وجود تأثير عكسي (سالبة) للمعيار كمتغير مستقل على نسبة الدين كمتغير تابع. تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٤٦٩) والتي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لمعيار (٤٩) على المديونية معبراً عنها بنسبة الدين. من ثم نقبل الفرض الفرعي الرابع.

النتائج:

خلصت الباحثة من الجزء التطبيقي للدراسة الحالية إلى:

- عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب السيولة بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً.
- عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب النشاط بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً.
- عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب المديونية بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظرياً.
- كما توصلت الباحثة بعد إجراء الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب الربحية.

وفي ضوء ما سبق خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتطبيق معيار (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي.

مناقشة النتائج:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ على مؤشرات الأداء المالي: وتم قياس هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسبة التداول:

- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة طردية (موجبة) بين معيار (٤٩) كمتغير مستقل ونسبة التداول كمتغير تابع، كما تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٣٢٠) التي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب السيولة معياراً عنها بنسبة التداول.
- تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي تناولت أثر تطبيق المعيار على نسب السيولة كدراسة (Öztürk&Serçemeli,2016) ودراسة (Gushchina,2021) وتري الباحثة أن أسباب الاختلاف قد تكون بسبب البدائل المتاحة لتطبيق المعيار والتي تتمثل في إما التحول الكامل المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من تاريخ بداية عقد الإيجار، أو التحول الجزئي المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار على حق استخدام الأصل وتحسب التزامات الإيجار من تاريخ التحول، أو التحول البسيط المتمثل في تطبيق المعيار من خلال حساب التزامات الإيجار على أساس مستقبلي من تاريخ التحول ويكون حق استخدام الأصل مساوياً للالتزامات، وكل بديل من البدائل المتاحة يختلف أثره على القوائم المالية عن باقي البدائل، بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية التي طرأت على البيئة المصرية بسبب جائحة كورونا والتي ترتب عليها منح بعض امتيازات عقود الإيجار إلى المستأجرين كالإعفاء من الإيجار أو تخفيضات الإيجار المؤقتة والتي انعكست بدورها على القوائم المالية للمستأجرين بشكل لا يوضح الأثر الحقيقي للمعيار، بالإضافة إلى صغر حجم العينة المستخدمة في الدراسة الحالية بسبب السماح بتطبيق المعيار في فترات لاحقة بسبب الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا حيث أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبة مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير ٢٠٢١، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) والتي أعاق تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، واختلاف بيئة ومجال التطبيق، واختلاف أحجام شركات العينة وحجم نشاطاتها.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على معدل دوران الأصول:

- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية (سالبة) بين معيار (٤٩) كمتغير مستقل ومعدل دوران الأصول كمتغير تابع، كما تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٣٩١) التي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب النشاط معياراً عنها بمعدل دوران الأصول.
- تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي تناولت أثر تطبيق المعيار على نسب النشاط كدراسة (Todorova&Sokolova,2019) ودراسة (Giner,et.al.,2019) وتري الباحثة أن أسباب الاختلاف قد تكون بسبب

البدائل المتاحة لتطبيق المعيار والتي تتمثل في إما التحول الكامل المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من تاريخ بداية عقد الإيجار، أو التحول الجزئي المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار على حق استخدام الأصل وتحسب التزامات الإيجار من تاريخ التحول، أو التحول البسيط المتمثل في تطبيق المعيار من خلال حساب التزامات الإيجار على أساس مستقبلي من تاريخ التحول ويكون حق استخدام الأصل مساوياً للالتزامات، وكل بديل من البدائل المتاحة يختلف أثره على القوائم المالية عن باقي البدائل، بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية التي طرأت على البيئة المصرية بسبب جائحة كورونا والتي ترتب عليها منح بعض امتيازات عقود الإيجار إلى المستأجرين كالإعفاء من الإيجار أو تخفيضات الإيجار المؤقتة والتي انعكست بدورها على القوائم المالية للمستأجرين بشكل لا يوضح الأثر الحقيقي للمعيار، بالإضافة إلى صغر حجم العينة المستخدمة في الدراسة الحالية بسبب السماح بتطبيق المعيار في فترات لاحقة بسبب الأوضاع اللاحقة عن جائحة كورونا حيث أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبية مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير ٢٠٢١، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) والتي أعاق تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، واختلاف بيئة ومجال التطبيق، واختلاف أحجام شركات العينة وحجم نشاطاتها.

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على العائد على الأصول:

- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية (سالبة) بين معيار (٤٩) كمتغير مستقل والعائد على الأصول كمتغير تابع، كما تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٧٣٩) التي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على وجود تأثير ذا دلالة معنوية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب الربحية معبراً عنها بالعائد على الأصول.
- تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Öztürk&Serçemeli,2016) التي توصلت إلى وجود تأثير لتطبيق المعيار على نسب الربحية بينما تختلف درجة تأثير المعيار على نسب الربحية في هذه الدراسة عن درجة التأثير في الدراسات التي تناولت أثر تطبيق المعيار على نسب الربحية كدراسة (Veverková,2019) وترى الباحثة أن أسباب الاختلاف قد تكون بسبب البدائل المتاحة لتطبيق المعيار والتي تتمثل في إما التحول الكامل المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من تاريخ بداية عقد الإيجار، أو التحول الجزئي المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار على حق استخدام الأصل وتحسب التزامات الإيجار من تاريخ التحول، أو التحول البسيط المتمثل في تطبيق المعيار من خلال حساب التزامات الإيجار على أساس مستقبلي من تاريخ التحول ويكون حق استخدام الأصل مساوياً للالتزامات، وكل بديل من البدائل المتاحة يختلف أثره على القوائم المالية عن باقي البدائل، بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية التي طرأت على البيئة المصرية بسبب جائحة كورونا والتي ترتب عليها منح بعض

امتيازات عقود الإيجار إلى المستأجرين كإعفاء من الإيجار أو تخفيضات الإيجار المؤقتة والتي انعكست بدورها على القوائم المالية للمستأجرين بشكل لا يوضح الأثر الحقيقي للمعيار، بالإضافة إلى صغر حجم العينة المستخدمة في الدراسة الحالية بسبب السماح بتطبيق المعيار في فترات لاحقة بسبب الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا حيث أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبية مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير ٢٠٢١، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) والتي أعاق تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، واختلاف بيئة ومجال التطبيق، واختلاف أحجام شركات العينة وحجم نشاطاتها.

الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسبة الدين:

- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية (سالبة) بين معيار (٤٩) كمتغير مستقل ونسبة الدين كمتغير تابع، كما تؤكد دلالة اختبار (T-Test) للمعيار كمتغير مستقل (٠,٤٦٩) التي تعتبر أكبر من (٠,٠٥) على عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على نسب المديونية معبراً عنها بنسبة الدين.
- تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي تناولت أثر تطبيق المعيار على نسب المديونية كدراسة (Giner,et.al.,2019) وتري الباحثة أن أسباب الاختلاف قد تكون بسبب البدائل المتاحة لتطبيق المعيار والتي تتمثل في إما التحول الكامل المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من تاريخ بداية عقد الإيجار، أو التحول الجزئي المتمثل في تطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار على حق استخدام الأصل وتحسب التزامات الإيجار من تاريخ التحول، أو التحول البسيط المتمثل في تطبيق المعيار من خلال حساب التزامات الإيجار على أساس مستقبلي من تاريخ التحول ويكون حق استخدام الأصل مساوياً للالتزامات، وكل بديل من البدائل المتاحة يختلف أثره على القوائم المالية عن باقي البدائل، بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية التي طرأت على البيئة المصرية بسبب جائحة كورونا والتي ترتب عليها منح بعض امتيازات عقود الإيجار إلى المستأجرين كإعفاء من الإيجار أو تخفيضات الإيجار المؤقتة والتي انعكست بدورها على القوائم المالية للمستأجرين بشكل لا يوضح الأثر الحقيقي للمعيار، بالإضافة إلى صغر حجم العينة المستخدمة في الدراسة الحالية بسبب السماح بتطبيق المعيار في فترات لاحقة بسبب الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا حيث أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير محاسبية مصرية مستحدثة للعام المالي المقرر أن يبدأ في الأول من يناير ٢٠٢١، وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) والتي أعاق تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، واختلاف بيئة ومجال التطبيق، واختلاف أحجام شركات العينة وحجم نشاطاتها.

التوصيات:

توصي الباحثة بضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية بتدريس معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) لتعريف الدارسين بالقواعد المحاسبية لهذا المعيار وكيفية تطبيقها. ضرورة قيام المنظمات المهنية المتخصصة بعمل دورات تدريبية للمحاسبين ومراقبي الحسابات لتطوير ثقافة ومعرفة أعضائها لتعريف الدارسين بالقواعد المحاسبية لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) وكيفية تطبيقها. ضرورة إعداد كتيبات ونشرات تثقيفية وتعليمية للمستثمرين والمحللين الماليين عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩). تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) ليعكس التغييرات التي طرأت على العالم خلال جائحة كورونا. تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) للحد من ثغرات المعيار المتمثل بعضها في بدائل التطبيق المتاحة، إعفاء عقود الإيجار المنخفضة القيمة "غير المحددة".

الدراسات المستقبلية المقترحة:

استناداً لما توصلت وانتهت إليه الدراسة تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات عن:

- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على أداء الشركات.
- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٩) على تحسين شفافية وجودة القوائم المالية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو طالب، يحيى محمد. (٢٠١٨). مؤشرات ودلالات التحليل المحاسبي المالي والنقدي للقوائم المالية. جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة. مجلة الفكر المحاسبي. مجلد ٢٢. عدد ٤.
- درويش، مهاباد غفور. (٢٠١٦). أثر تطبيق معيار عقود الإيجار على مستوى الإفصاح في القوائم المالية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة المنصورة.
- رجب، نشوى. (٢٠١٥). اختبار مدى تباين مستوى مصداقيات المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر: دراسة تجريبية. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة. جامعة طنطا. قسم المحاسبة. عدد ١. ٦٤٤-٥٢٩.
- شيتا، رضا. سالم، وليد. (٢٠٢٠). دراسة لقياس ربحية الشركات الاستثمارية باستخدام نظرية تسلسل مصادر التمويل. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. العدد الثاني عشر. ٥٦- ٧٠.
- الشيخ، امل على السيد احمد. (٢٠٢٢). قياس تأثير تطوير المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ضوء معيار المحاسبة المصري ٤٩ لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية والتجارية. كلية التجارة. جامعة بورسعيد. قسم المحاسبة. مجلد ٢٣. العدد ٣. ٧٢-٩٥.
- عبد الله، هدى. (٢٠١٨). دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الاتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية - دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة. جامعة قناة السويس. مجلد ٩. عدد ٣. ٦٨-١.
- عويس، حسن سيد. (٢٠٢٠). الآثار المحاسبية والضريبية للتحويل إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ بالتطبيق على مجموعة إيطال سمنت جروب بمصر. المجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة. جامعة دمياط. مجلد ١. عدد ٢. الجزء الأول. ٤٧٨-٥١٠.
- كريمة، دينا. (٢٠١٦). تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار والمشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية. مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس. مجلد ٢٠. عدد ٣. ٤٥-١.
- محمد، تامر سعيد عبد المنعم. (٢٠١٨). المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل معيار IFRS16 وأثرها على تحسين القوائم المالية: دراسة مقارنة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. مجلة الفكر المحاسبي. مجلد ٢٢. عدد ٢. ١٧٦-٢٥٥.
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة. (٢٠٢٠). معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩. الوقائع المصرية. ملحق الجريدة الرسمية.
- المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت. (٢٠١٧). مقدمة ونطاق التطبيق. جريدة الوقائع المصرية. الجهاز المركزي للمحاسبات.
- موقع investing <https://sa.investing.com>

▪ <https://www.egx.com.eg> موقع البورصة المصرية

▪ موقع الهيئة العامة للرقابة المالية

▪ http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp

▪ <http://esaaegypt.com> موقع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

▪ <https://www.mubasher.info/countries/eg> موقع مباشر مصر

▪ موقع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

▪ <http://www.miic.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Adrianah,A.(2021). analisis fixed assets turnover dan receivable turnover serta return on assets pada pt. information technology service centre di kota makassar. Economix, 8(2).160-171.
- Agustina, Y. N., & Suprayitno, H. (2020). analisis of financial statements using liquidity ratio to measure financial performance in 2017-2019. Josar (Journal of Students Academic Research), 5(2), 32-39.
- Akan, M., & Tevfik, A. T. (2020). 9 Financial Analysis and Financial Planning. In Fundamentals of Finance (pp. 165-195). De Gruyter.
- Arbidane, I., & Puzule, A. (2019). Problems and Solutions for Lease Valuation and Accounting In Latvia. Scientific Journal of Polonia University, 33(2), 11-18.
- Borges, S. L. D. (2019). The expected impact of IFRS 16 on retail companies (Doctoral dissertation).
- Buchman, T., Harris, P., & Liu, M. (2016). GAAP vs. IFRS Treatment of Leases and the Impact on Financial Ratios. Review of Business & Finance Studies, 7(1), 93-104.
- Chung, H. J. (2022). The Effects of New Accounting Standards on Firm Value: The K-IFRS 1116 Lease. International Journal of Financial Studies, 10(3), 68.
- De Faria Olivo, R. L., Ricciardi, R., Sales, G. A. W., & da Silva, F. L. (2022). Impacts of the Adoption of IFRS 16 for Companies with Intensive Use of Mobile Assets. American Academic Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences, 85(1).
- Edeigba, J., & Amenkhienan, F. (2017). The influence of IFRS adoption on corporate transparency and accountability: Evidence

from New Zealand. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 11(3), 3-19.

- Giner, B., Merello, P., & Pardo, F. (2019). Assessing the impact of operating lease capitalization with dynamic Monte Carlo simulation. *Journal of Business Research*, 101, 836-845.
- Gushchina, A. (2021). IFRS 16: changes to the financial metrics of retailers.
- Joubert, M., Garvie, L., & Parle, G. (2017). Implications of the New Accounting Standard for Leases AASB 16 (IFRS 16) with the Inclusion of Operating Leases in the Balance Sheet. *Journal of New Business Ideas & Trends*, 15(2).1-11.
- Levantia, D. A., Popescu, M. M., Ștefănescu, A., & Pitulicea, I. C. (2021). Determinants of IFRS 16 "Leases" Disclosures by Banks: Central and Eastern Europe Evidence. *Accounting and Management Information Systems AMIS 2021*, 86-100.
- Levantia, D. A., Popescu, M. M., Ștefănescu, A., & Pitulicea, I. C. (2021). Determinants of IFRS 16 "Leases" Disclosures by Banks: Central and Eastern Europe Evidence. *Accounting and Management Information Systems AMIS 2021*, 86-100.
- Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard" IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey. *Business and Economics Research Journal*, 7(4), 143.
- Sari, E. S., Altintas, T., & Tas, N. (2016). The effect of the IFRS 16: constructive capitalization of operating leases in the Turkish retailing sector. *Journal of Business Economics and Finance*, 5(1), 138-147.

The impact of applying the Egyptian Accounting Standard No. (49) on the financial performance indicators in leased companies - an applied study on the companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Rana Aly Gouda; Dr. Yasser Samra and Dr. Hassan Al-Mawaziney

Abstract

The study aimed to study and analyze the impact of applying the Egyptian Accounting Standard 49 on the financial indicators. The study tested the impact of applying the Egyptian Accounting Standard (49) on the financial indicators in leased companies. The study Sample was taken from the Egyptian Stock Exchange leased companies which consists of 225 companies from 2017 to 2020, using sample consisted of 32 companies. The study found that there is no significant effect of applying the Egyptian Accounting Standard (49) on the current ratio, assets turnover, debt ratio, despite the relationship was theoretically proved, the study also found that there is a significant effect of applying the Egyptian Accounting Standard (49) on the return on assets. Based on what was presented, the study concluded that there is no effect of applying Standard No. (49) on financial indicators.

Keywords: Leases, Egyptian Accounting Standard (49), IFRS (16), Financial indicators.